

التوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وأثر ذلك على وجود فرص العمل لاحقاً في المجتمع الفلسطيني (دراسة على عينة من طلبة جامعة القدس المفتوحة)

The Balance Between Applied and Humanities University Majors and Its Impact on the Existence of Job Opportunities Later in the Palestinian Society (a Study on a Sample of Al-quds Open University Students)

إعداد الباحث الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علوانة

أستاذ علم الاجتماع وباحث في مجال العلوم الاجتماعية، رام الله، فلسطين

Email: a_dr.abed@yahoo.com

المخلص

لقد هدف هذا البحث الى دراسة التوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وأثر ذلك على وجود فرص العمل لاحقاً في داخل المجتمع الفلسطيني، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة، وفيما يتعلق بمجتمع البحث فقد تمثل بطلبة إحدى الجامعات الفلسطينية وهي جامعة القدس المفتوحة فرع رام الله والبيرة بعينة من طلبتها بلغت بقيمة 375 طالب وطالبة من مختلف التخصصات التعليمية والسنوات الدراسية أيضاً. أما فيما يتعلق بنتائج هذا البحث فقد ظهر أنه لم يوجد توازن بين التخصصات التطبيقية والتخصصات الإنسانية والتي تزداد لدى التخصصات الإنسانية بدرجة كبيرة مقارنة بالتخصصات التطبيقية. كما ظهر أن المجموع الكلي للقيم الخاصة بالأسباب وراء التوازن بين التخصصات التعليمية والإنسانية، والقيم المتمثلة بمدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني قد جاءت متوسطة، كما ظهر وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين العوامل الخاصة بالتوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وبين مدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني، وتبين ذلك من خلال القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط وقوة الدلالة الإحصائية، وهذا يعني أن عدم التوازن في التخصصات التعليمية هو السبب وراء قلة وجود فرص العمل، حيث ظهر ارتفاع في نسبة الملتحقين بالتخصصات الإنسانية مقارنة بغيرها، وقد وضع الباحث عدد من التوصيات في نهاية هذا البحث كان من أهمها: زيادة التوازن بين التعليم الأكاديمي بشقيه الإنساني والتطبيقي، والقيام بعملية ارشادية من قبل المؤسسات الحكومية والاهلية للعمل، وتفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المادية لدى مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، والارشاد من قبل ارباب الاسر لأبنائهم، ودراسة احتياجات المجتمع الفلسطيني من الناحية العملية.

الكلمات المفتاحية: التخصصات الجامعية، فرص العمل، جامعة القدس المفتوحة.

The Balance Between Applied and Humanities University Majors and Its Impact on the Existence of Job Opportunities Later in the Palestinian Society (a Study on a Sample of Al-quds Open University Students)

Abstract

This research aimed to study the balance between applied and humanities university majors and its impact on the availability of job opportunities later within the Palestinian society. And Al-Bireh, with a sample of its students, amounted to 375 male and female students from various educational disciplines and academic years as well. As for the results of this research, it appeared that there was no balance between the applied disciplines and the humanitarian specializations, which increase in the humanitarian disciplines to a large extent compared to the applied disciplines. It also appeared that the total sum of the values related to the reasons behind the balance between the educational and humanities disciplines, and the values represented by the extent to which there are job opportunities within the Palestinian society, were medium. Employment opportunities within the Palestinian society, and this was shown through the high value of the correlation coefficient and the strength of the statistical significance, and this means that the imbalance in the educational specializations is the reason behind the lack of job opportunities, as there was an increase in the percentage of those enrolled in the humanitarian specializations compared to others, and the researcher put a number Among the recommendations at the end of this research were the most important: increasing the balance between academic education in its human and applied parts, carrying out a counseling process by governmental and private institutions for work, preferring the national interest over the material interest in Palestinian higher education institutions, guidance by heads of families for their children, and studying the needs Palestinian society in practice.

Keywords: University Majors, Job Opportunities, Al-Quds Open University.

1. المقدمة:

يعتبر موضوع التوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وأثر ذلك على وجود فرص العمل لاحقاً من المواضيع المهمة والشاغلة للبال لدى فئات كثيرة من افراد المجتمعات وخاصة فئات خريجي الجامعات وتحديداً في المجتمع الذي تكون هذه الفئة فيه كبيرة، وتعاني فئاته من هذه المشكلة كونها من الفئات الأكثر وجوداً مثل المجتمع العربي الفلسطيني الفتني ذات الفئات الشبابية الأكثر وجوداً مقارنة بالفئات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة الى حالة الاحتلال عليه وأوضاعه الاقتصادية الصعبة والتي زادت من تفاقم مشكلة البطالة وصعوبة افتتاح المشاريع الاقتصادية والقدرة على منافسة الغير خاصة في ظل تحكم الاقتصاد الإسرائيلي باقتصاد هذا المجتمع منذ عقود طويلة مضت، ولذلك فقد كان هذا السبب من الدوافع الرئيسية لإجراء هذا البحث في موضوع التوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وأثر ذلك على وجود فرص العمل لاحقاً، وقد تمثلت مشكلة وتساؤلات هذا البحث في البند اللاحق لهذه المقدمة القصيرة.

1.1. مشكلة وتساؤلات البحث:

يتمثل السؤال الرئيسي في هذا البحث بالسؤال التالي:

- ما هي العوامل المؤثرة على التوازن بين التخصصات التعليمية الجامعية التطبيقية والإنسانية والمنعكسة على مدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التي توضحه وتفصله وتشرحه بشكل أكبر وهي:

1. ما هي أسباب الاختلال في التوازن بين اختيار التخصصات التعليمية في المجتمع الفلسطيني؟
2. ما مدى الفروق في الاختيار للتخصصات التعليمية المتنوعة في المجتمع الفلسطيني ما بين التخصصات الإنسانية والتطبيقية؟
3. ما هي طبيعة العوامل المؤثرة على اختيار التخصصات التعليمية في الجامعات الفلسطينية؟
4. ما هي طبيعة التخصصات المطلوبة أكثر من غيرها في داخل المؤسسات العاملة الفلسطينية؟
5. ما هي طبيعة العلاقة بين اختيار التخصصات التعليمية وبين وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني؟

3.1. أهداف البحث:

تتمثل أهداف هذا البحث في العمل على تحقيق كل مما يلي:

1. توضيح أسباب الاختلال في التوازن بين اختيار التخصصات التعليمية في المجتمع الفلسطيني؟
2. توضيح مدى الفروق في الاختيار للتخصصات التعليمية المتنوعة في المجتمع الفلسطيني ما بين التخصصات الإنسانية والتطبيقية؟
3. الذكر لطبيعة العوامل المؤثرة على اختيار التخصصات التعليمية في الجامعات الفلسطينية؟
4. تفسير طبيعة التخصصات المطلوبة أكثر من غيرها في داخل المؤسسات العاملة الفلسطينية؟
5. الإظهار لطبيعة العلاقة بين اختيار التخصصات التعليمية وبين وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني؟

4.1. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث العلمية (النظرية) والعملية (التطبيقية) معاً بكل من:

1. توفير معلومات كافية عن أسباب الاختلال في التوازن بين اختيار التخصصات التعليمية في المجتمع الفلسطيني؟
2. الإظهار للأسباب التي تقف وراء مدى الفروق في الاختيار للتخصصات التعليمية المتنوعة في المجتمع الفلسطيني ما بين التخصصات الإنسانية والتطبيقية؟
3. توفير معلومات كافية عن طبيعة العوامل المؤثرة على اختيار التخصصات التعليمية في الجامعات الفلسطينية؟
4. تحديد الاحتياجات اللازمة بناء على ظروف المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بطبيعة التخصصات المطلوبة أكثر من غيرها في داخل المؤسسات العاملة الفلسطينية؟
5. معرفة طبيعة العلاقة بين اختيار التخصصات التعليمية وبين وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني؟

5.1. حدود البحث:

الحدود المكانية: جامعة القدس المفتوحة – فرع رام الله والبييرة.

الحدود الزمانية: شهر كانون الثاني من العام 2023م (وقت إجراء البحث).

الحدود البشرية: طلبة جامعة القدس المفتوحة من الفرع المذكور فقط.

2. المنطلق النظري للبحث:

لقد تبين وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياجات سوق العمل في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، وهذا يتطلب إعادة النظر في سعته وتخصصاته الحالية بأنواعه المختلفة، ومن هنا تصبح قضية تحديث وتطوير التعليم وتحديد مجموعات المهارات المتعددة العامة والفنية والمتخصصة، وما يتطلبها من سمات تكسيها القيمة على تزويد القوى العاملة لتصبح قادرة للارتقاء بالمستوى الكيفي لها، وليصبح لها تعليماً ومطلباً ضرورياً وذات معنى مهم، بحيث يتمثل ذلك بالمهارات المطلوبة بما يتيح لها فرصاً أكثر، وأداء دور فعال في تحقيق التنمية المجتمعية المنشودة. (حمدي أسعد الدلو،

2016م، ص 3)

كما ظهر أن العرض والطلب يؤثران على القوى العاملة بصورة كمية ونوعية بعوامل ديمغرافية، واجتماعية، واقتصادية مثل الزيادة السكانية والهجرة الخارجية ومعدلات المساهمة والمستوى التعليمي والمهارات الفردية والمستوى الصحي ومستوى التدريب المهني ومعدل أيام العمل ومعدل ساعات العمل ومستوى الأجور وغير ذلك من العوامل، حيث أن ارتفاع معدل الزيادة السكانية والعائدين تساهم في زيادة العرض من القوى العاملة، ولعل العوامل المتعلقة بمستوى التعليم والمهارات والمستوى الصحي والتدريب تؤثر في نوعية العرض، ولا شك أن الوضع يزداد تعقيداً عند مواجهة ظاهرة البطالة حينما يكون ارتفاع معدلات البطالة مرتبطاً بعرض من القوى العاملة ذات مستوى متواضع من التعليم أو التدريب (العمالة غير الماهرة). (لوي شبانه وسفيان البرغوثي، 1999م، ص 13)

أما فيما يتعلق بالتخصصات التعليمية اللازمة لاحقاً لسوق العمل في داخل المجتمع العربي الفلسطيني فنجد ان معظم الطلاب يميلون الى دراسة العلوم الانسانية، وبعض المؤسسات التعليمية هدفها الربحية ومدنية الكفاءة، وعدم تبلور تخطيط استراتيجي من قبل المؤسسات الحكومية للعملية التعليمية. (محمود أبو عودة، 2016م، ص 2) وفيما يتعلق بهذا الموضوع فيذهب العديد من المختصين إلى ضرورة اعتبار قضية تحديث وتطوير التعليم الجامعي وإعادة النظر في برامجه وتخصصاته الحالية، مطلباً ملحا للارتقاء بمستوى التعليم، ليصبح تعليماً قادراً على تزويد القوى العاملة من الشباب وتأهيلهم بالمهارات المطلوبة بما يتيح لهم فرصاً أفضل للعمل، وأداء دور فعال في تحقيق التنمية بأشكالها المختلفة (طلال أبو ركة، 2021م، ص 3)، حيث أن درجة تقدير دور التعليم المهني (التطبيقي) في المجتمع الفلسطيني في تلبية احتياجات سوق العمل قد جاءت بدرجة كبيرة. (صالح الاغا، 2018م، ص 296)

كما أن مخرجات التعليم العالي إذا لم تكن متوازنة ليست سوى عبئاً ثقيلاً بناءً على المهارات المتوفرة، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة كما هو حاصل في داخل المجتمع العربي الفلسطيني، فلم يعد التعليم العالي يتصف بالجودة المطلوبة بسبب عدم مرونته بشكل غير مؤهل فأصبح يعمل لدفع عجلة بيني من خلالها أجيال تلقينيه وقدرتها على استيعاب كل ما هو جديد في عالم المعرفة قليلة، وقد بات ذلك لا يمثل نموذجاً للتنمية والنمو بشكلهما الصحيح، فالمتطلبات الحديثة في سوق العمل لا تقتصر فقط على تحديث المادة العلمية فحسب بل تتعداها إلى إعداد الكوادر التعليمية، وتأمين المستلزمات، والتجهيزات العلمية وتوفير المرافق والمنشآت الحديثة بالجامعات، كما أن الأخلاق المهنية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات وعلى الذكاء الاصطناعي، مما أدى لتدني فرص العمل لهؤلاء الشباب ومما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الخريجين. (جيهان ضمايرة وروان ضمايره، 2020م، ص 180) كما تبين أنه يوجد صعوبة تواجه المهتمين في معالجة مشكلة البطالة وهي تتلخص بالإشكاليات القائمة بين مخرجات التعليم العالي في فلسطين وبين احتياجات سوق العمل الآتية والمستقبلية وهذه الفجور تزداد عام بعد عام حيث تتراكم اعداد كبيرة من الخريجين وما يزيد من عمق المشكلة الموجودة هو ان الجامعات الفلسطينية ما زالت تكرر تدريس التخصصات الإنسانية لديها. (عبد الرؤوف التميمي، 2014م، ص 3)

كما أن سوق العمل المحلي في فلسطين يتميز بارتفاع معدلات نمو القوى العاملة بوتيرة أسرع من نمو الطلب على العمل، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه بشكل مضطرد، مما يشير إلى أن قدرة الاقتصاد في هذا المجتمع غير قادرة على استيعاب القوى العاملة وأنها تتراجع مع مرور الوقت، وتزداد الأمور تعقيداً بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني السريع، والتركيب السكاني الفتية، في ظل ضيق المساحة الجغرافية لهذا المجتمع وخاصة في قطاع غزة وتلاشي الموارد بشكل متسارع وعدم السيطرة عليها، إضافة إلى استمرار الحصار والانقسام لما يزيد عن 16 سنة من جهة، والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة من جهة أخرى، ناهيك عن التوسع الكمي في مؤسسات التعليم ومخرجاته، وفتح باب التعليم الجامعي على مصراعيه أمام كل من يرغب فيه، ما دام قد حصل على الثانوية العامة، مما أدى إلى استقبال أعداد متزايدة من الطلاب، دون النظر إلى الحاجة إليهم بعد التخرج، وبالتالي انتشار ظاهرة البطالة ووصولها إلى معدلات غير مسبوقة على مستوى العالم، وبخاصة في أوساط الشباب والخريجين الجامعيين. (رائد حلس، 2022م، ص 1)

كما ظهر أن الذين يعملون في تخصصاتهم لا تتجاوز نسبتهم 21 % من مجموع الخريجين، مما قد يشير إلى ضعف الارتباط بين مخرجات مراكز التدريب المهني والمؤسسات التعليمية وبين سوق العمل، ويعني أن هذه المراكز لا تحقق حالياً

الأهداف التي وجدت من أجلها بصورة فاعلة. (صالح الزرو، 2010م، ص 522). كما يرفع سوق العمل الكفاء من مستوى الإنتاجية عن طريق تحسين المطابقة بين العمال والوظائف التي تناسب مهاراتهم، وكذلك تحفيز العمال على التدريب وربط الإنتاجية بمستوى الأجور. (بلال الفلاح، 2016م، ص 1) كما تعتبر المشاركة في التعليم والتدريب السمة الرئيسية للمجتمع الفلسطيني، كما ان الاقتصاد الفلسطيني يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. (هشام كحيل، 2015م، ص 5 - 6) وهذا ما رفع من نسبة البطالة فيه.

لقد تبين أن عدد الطلبة الفلسطينيين الملتحقين في المؤسسات التعليمية يبلغ حوالي 220 ألف موزعين على حوالي 50 جامعة وكلية في فلسطين يتخرج سنوياً منهم حوالي 40 ألف، وأمام هذا العدد الكبير يبقى سوق العمل الفلسطيني غير قادر على استيعابهم (نصر عبد الكريم وعبد الله مرار، 2019م، ص 4)، وعند عملية اختيار العاملين لا بد إلا أن يعتمد ذلك على التجربة الفعلية من خلال الدعم والتشجيع والتغذية الراجعة والوضوح في العمل والتساؤل والإبداع، ولا يتم ذلك من خلال المظهر الخارجي المعتمد في الغالب من خلال الحكم المبدئي على الشخص إن كان متصنعاً في مظهره أم لا من خلال لغة الجسد والمظهر الخارجي.

أما فيما يتعلق بقياس المتغير المستقل في هذا البحث فقد تم قياس ذلك من خلال قياس قيم التوازن بين التخصصات التعليمية الجامعية التطبيقية والإنسانية في داخل المجتمع الفلسطيني من خلال كل من: انخفاض رسوم التخصصات الإنسانية مقارنة بغيرها من التخصصات التطبيقية، والظروف المادية المتدنية في المجتمع الفلسطيني والتي قللت من قدرة التحاق أبنائها بالبرامج التطبيقية المكلفة مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية، وبذل مجهود أكبر للالتحاق بالبرامج التطبيقية وعدم القدرة على إنهاؤها بعدد سنوات محددة كالتخصصات الإنسانية، وعدم قدرة الطلبة الذاتية على الالتحاق بالبرامج التطبيقية نظراً للفروق الفردية بينهم ونظراً لقبول تلك الجامعة (جامعة القدس المفتوحة) بمستويات متدنية من الطلبة، بالإضافة الى نظامها المفتوح في التعليم (التعليم عن بُعد) لإتاحة الفرصة في التعليم للجميع، وعدم وجود كوادرات تعليمية مؤهلة بشكل كافي للعمل بالبرامج التطبيقية، بالإضافة الى تكلفة شراء متطلبات هذه البرامج من مختبرات وأدوات ومعدات من الخارج وبشكل مكلف جداً، وعدم قدرة الجامعة على بناء أماكن إضافية ومراكز تدريب لتأهيل مثل هذه التخصصات التطبيقية والتي تحتاج لتكلفة باهظة للكثير منها، وقد يكون افتتاح بعض البرامج التطبيقية الحديثة عالمياً غير مناسبة لفئات المجتمع العربي الفلسطيني نظراً لظروفه المادية وقلة مساحته وأعماله مقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى في العالم، وعدم قدرة المؤسسة التعليمية الفلسطينية على افتتاح تخصصات تطبيقية مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية، وزيادة التكاليف للموافقة على افتتاح وترخيص بعض البرامج التطبيقية من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية، ومنافسة الجامعات الأخرى في افتتاحها لمثل هذه البرامج التطبيقية بشكل أوسع. أما فيما يتعلق بقيم العامل التابع فقد تم ذلك بقياس مدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني من خلال كل مما يلي: احتياجات المجتمع الفلسطيني للتخصصات التطبيقية بشكل أكبر من غيرها، وزيادة التخصصات الإنسانية على التطبيقية يزيد من نسبة البطالة، وزيادة افتتاح بعض المؤسسات التي تحتاج لتخصصات تطبيقية بشكل أكبر من غيرها كمؤسسات الاتصالات والمؤسسات الطبية والتكنولوجية وغيرها، وظروف التقدم التقني الحاصلة في العالم والتي لا بد من كل مجتمع للحاق بها كالثورة التكنولوجية وما يتبعها من اعمال تقنية محددة ومتشعبة بشكل أكبر مع الزمن والتي تُلزم وجود بعض التخصصات التطبيقية بشكل أكبر، ووجود كم هائل من الخريجين من ذوي التخصصات الإنسانية وهذا يقلل من فرض العمل،

وجود مؤسسات تعليمية كثيرة في داخل المجتمع الفلسطيني وافتتاحها لبرامج تعليمية لأهداف ربحية دون الاهتمام بالجوانب التعليمية والوطنية لهذا المجتمع، ومناقسة الخريجين القادمين من مؤسسات تعليمية في الخارج لكفاءات الخريجين من المؤسسات التعليمية المحلية أو الإقليمية، والمحسوبيات في العمل واختيار بعض العاملين بغض النظر عن الكفاءة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب يقلل أيضاً من فرص الاختيار الحقيقي للعمل ويزيد من نسبة البطالة الحقيقية، وزيادة افتتاح المؤسسات الخدمائية في المجتمع الفلسطيني وضعف القدرة على التصنيع قلل أيضاً من قلة الاحتياج لفرص العمل ومن مختلف التخصصات، بالإضافة الى زيادة افتتاح المؤسسات الخاصة والتي عملت على الاختيار للعاملين بعيداً عن الكفاءة الحقيقية مقابل المعرفة الشخصية، والاعتماد على المساعدات الخارجية والتي تُحتم في بعض منها على افتتاح بعض المؤسسات وحتى البرامج التعليمية ذات الطابع الإنساني والخدماتي للترويج لأفكار معينة بعيداً عن الطابع التطبيقي الذي يحتاجه هذا المجتمع ومؤسساته المتنوعة.

3. منهجية البحث:

1.1.3. منهج البحث

يعتبر المنهج الأساسي المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي وذلك لما لهذا المنهج من إعطاءه للباحثين الإمكانية الكافية والمناسبة لوصف موضوع الظاهرة المدروسة في المجتمعات مهما كان نوعها اجتماعية ام اقتصادية ام إدارية الخ. كما أن هذا النوع من المناهج يصلح لجميع الأدوات المستخدمة في الجانب الميداني من استبانات مغلقة ومفتوحة وغيرها.

2.2.3. مجتمع البحث:

لقد تمثل مجتمع هذا البحث بطلبة جامعة القدس المفتوحة – فرع رام الله والبيرة والذي بلغ حوالي (7500) طالب وطالب موزعين على سبعة كليات في هذه الجامعة وهي: كلية التكنولوجيا والعلوم التطبيقية، كلية الزراعة، كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، كلية العلوم التربوية، كلية الإعلام، كلية الآداب. (عن موقع جامعة القدس المفتوحة الإلكتروني، 2023م، ص 1)

(<https://www.qou.edu/ar/branchIndex.do?center=01300&pSecId=5>)

3.3. عينة البحث:

لقد تم اخذ عينة هذا البحث من مجتمع البحث الأصلي بقيمة 5 % وقد بلغت بذلك بقيمة 375 من طلبة الجامعة المذكورة ومن ذلك الفرع في داخل مدينة رام الله والبيرة، وتعتبر اعداد هذه العينة كافية لاستكمال مثل هذا النوع من الأبحاث الوصفية التحليلية وإمكانية التعميم من خلال نتائجها الظاهرة على بقية العينة المدروسة وعلى باقي فئات المجتمع التابعين لنفس الفئة من الخريجين والباحثين عن العمل او الطلبة اثناء اختيارهم للتخصصات التعليمية التي يرونها مناسبة لهم لاحقاً.

4.3. أداة البحث:

لقد تم استخدام "أداة الاستبانة" كأداة رئيسية واساسية ميدانية في هذا البحث وذلك كون هذا البحث هو بحث كمي ميداني وأن اختيار عينة بهذا العدد لا بد له من أن يتم بأداة الاستبانة لكونها عينة كبيرة وتحتاج للمعرفة بأن هذا البحث هو من ضمن

الأبحاث الدارسة لموضوع رؤية الاتجاهات والآراء المناسبة من الفئات الاجتماعية المدروسة في المجتمع، لذلك فإن أداة الاستبانة هي الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات البحثية في المجتمعات.

5.3. أساليب جمع البيانات والتحليل المتبعة في هذا البحث:

لقد تم جمع البيانات الخاصة بهذا البحث وذلك بتوزيع الاستبانات على الافراد العاملين في المؤسسات الصناعية الفلسطينية في داخل مدن الضفة الغربية، وذلك بعد أن تم جمعها كلها، فقد عمل الباحث على ترتيب وترقيم هذه الاستبانات، بالإضافة الى ترميزها وإدخالها الى برنامج التحليل الإحصائي الخاص بها وهو برنامج SPSS والمختص بتحليل مثل هذه البيانات ذات الأسئلة المغلقة في تصنيف إجاباتها جميعاً، وبعد أن أتم الباحث عملية تعبئة كافة الاستبانات الصالحة للتحليل والبالغ عددها (375) استبانة فقد قام الباحث بعمليات التحليل المناسبة وذلك باستخدام عدد من التقنيات المناسبة وكان من أهم هذه التقنيات الإحصائية الصالحة والمناسبة لهذا النوع من التحليل هي ما يلي:

1. تقنية استخراج التكرارات والنسب المئوية الخاصة بسمات عينة الدراسة وبعض المتغيرات الأخرى.
2. تقنية جمع قيم المتغيرات ودمجها معاً لفحصها لاحقاً.
3. تقنية معامل الارتباط والانحدار كونها التقنية الأنسب في استخدامها لفحص قيم المتغيرات بعد دمجها وتحويلها من متغيرات فئوية الى متغيرات كمية، ومن ثم استخراج قيمة الدلالة الإحصائية من خلال نفس هذه التقنية.

6.3. خصائص عينة البحث:

الجدول رقم (1)

بيانات الدراسة حسب خصائص العينة المأخوذة من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع رام الله والبيرة وسط المجتمع الفلسطيني، نسب مئوية:

قيمة الإجابة:		المتغير:
النسبة المئوية %	التكرار	1 - الجنس:
50 . 4 %	189	ذكر:
49 . 6 %	186	انثى:
100 %	375	المجموع:
النسبة المئوية %	التكرار	2 - السنة الدراسية:
33 . 4 %	125	من أول - ثانية:
33 . 3 %	125	من ثانية - ثالثة:
33 . 3 %	125	من ثالثة - رابعة فأعلى:
100 %	375	المجموع:

3 - التخصص التعليمي:		
النسبة المئوية %	التكرار	تخصصات تطبيقية
33.3 %	125	
66.7 %	250	تخصصات إنسانية
100 %	375	المجموع
5 - التحصيل الأكاديمي:		
النسبة المئوية %	التكرار	قليل
53.4 %	200	
26.6 %	100	متوسط
20 %	75	كبير
100 %	375	المجموع

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبيانات المأخوذة من عينة الطلبة الفلسطينيين".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن نسبة الذكور الى الإناث من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع رام الله والبيرة تكاد تكون متساوية تقريباً بينهم، وهذا يدل على أن هنالك توازن في نسبة الالتحاق في مؤسسات التعليم الفلسطينية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. أما فيما يتعلق بالالتحاق بالسنوات الدراسية فقد ظهر وجود درجات متساوية تماماً ما بين طلبة سنة أولى الى سنة رابعة، وفيما يتعلق بالتخصصات التعليمية فقد ظهر عدم مساواة كبيرة بين التخصصات التطبيقية والتخصصات الإنسانية والتي تزداد لدى التخصصات الإنسانية بدرجة كبيرة مقارنة بالتخصصات التطبيقية. أما فيما يتعلق بالتحصيل الأكاديمي فقد ظهر أن غالبية التحصيل الأكاديمي للطلبة هو التحصيل القليل يليه التحصيل المتوسط.

4. تحليل البيانات ونتائج البحث:

أ - التوازن بين التخصصات التعليمية الجامعية التطبيقية والإنسانية:

الجدول رقم (2)

القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بالتوازن بين التخصصات التعليمية الجامعية التطبيقية والإنسانية في داخل المجتمع الفلسطيني:

مقدار قيمة الإجابة		قيم الإجابة:
		القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير المستقل والمتمثلة بالتوازن بين التخصصات التعليمية الجامعية التطبيقية والإنسانية في داخل المجتمع الفلسطيني:
معنى الإجابة	النسبة المئوية للخيار الأعلى %	
مرتفعة	80 %	1 - انخفاض رسوم التخصصات الإنسانية مقارنة بغيرها من التخصصات التطبيقية.
مرتفعة	77 %	2 - الظروف المادية المتدنية في المجتمع الفلسطيني والتي قللت من قدرة التحاق أبنائها بالبرامج التطبيقية المكلفة مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية.

مرتفعة	72 %	3- بذل مجهود أكبر للالتحاق بالبرامج التطبيقية وعدم القدرة على إنهاؤها بعدد سنوات محددة كالتخصصات الإنسانية.
متوسطة	69 %	4 - عدم قدرة الطلبة الذاتية على الالتحاق بالبرامج التطبيقية نظراً للفروق الفردية بينهم ونظراً لقبول تلك الجامعة (جامعة القدس المفتوحة) بمستويات متدنية من الطلبة، بالإضافة الى نظامها المفتوح في التعليم (التعليم عن بُعد) لإتاحة الفرصة في التعليم للجميع.
متوسطة	65 %	5 - عدم وجود كوادر تعليمية مؤهلة بشكل كافي للعمل بالبرامج التطبيقية، بالإضافة الى تكلفة شراء متطلبات هذه البرامج من مختبرات وأدوات ومعدات من الخارج وبشكل مكلف جداً.
متوسطة	62 %	6 - عدم قدرة الجامعة على بناء أماكن إضافية ومراكز تدريب لتأهيل مثل هذه التخصصات التطبيقية والتي تحتاج لتكلفة باهظة للكثير منها.
منخفضة	59 %	7 - قد يكون افتتاح بعض البرامج التطبيقية الحديثة عالمياً غير مناسبة لفئات المجتمع العربي الفلسطيني نظراً لظروفه المادية وقلة مساحته وأعماله مقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى في العالم.
منخفضة	56 %	8 - عدم قدرة المؤسسة التعليمية الفلسطينية على افتتاح تخصصات تطبيقية مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية.
منخفضة	52 %	9 - زيادة التكاليف للموافقة على افتتاح وترخيص بعض البرامج التطبيقية من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية.
منخفضة	50 %	10 - منافسة الجامعات الأخرى في افتتاحها لمثل هذه البرامج التطبيقية بشكل أوسع.
متوسطة	64 %	المجموع:

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة الطلبة الفلسطينيين".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (2) أن المجموع الكلي للقيم الخاصة بالأسباب وراء التوازن بين التخصصات التعليمية والإنسانية قد جاءت متوسطة، أما فيما يتعلق بالتدرج في نسب هذه القيم فقد جاءت بالشكل التالي: انخفاض رسوم التخصصات الإنسانية مقارنة بغيرها من التخصصات التطبيقية، والظروف المادية المتدنية في المجتمع الفلسطيني والتي قللت من قدرة التحاق أبنائها بالبرامج التطبيقية المكلفة مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية، وبذل مجهود أكبر للالتحاق بالبرامج التطبيقية وعدم القدرة على إنهاؤها بعدد سنوات محددة كالتخصصات الإنسانية، وعدم قدرة الطلبة الذاتية على الالتحاق بالبرامج التطبيقية نظراً للفروق الفردية بينهم ونظراً لقبول تلك الجامعة (جامعة القدس المفتوحة) بمستويات متدنية من الطلبة، بالإضافة الى نظامها المفتوح في التعليم (التعليم عن بُعد) لإتاحة الفرصة في التعليم للجميع، وعدم وجود كوادر تعليمية مؤهلة بشكل كافي للعمل بالبرامج التطبيقية، بالإضافة الى تكلفة شراء متطلبات هذه البرامج من مختبرات وأدوات ومعدات من الخارج وبشكل مكلف جداً، وعدم قدرة الجامعة على بناء أماكن إضافية ومراكز تدريب لتأهيل مثل هذه التخصصات التطبيقية والتي تحتاج لتكلفة باهظة للكثير منها، وقد يكون افتتاح بعض البرامج التطبيقية الحديثة عالمياً غير مناسبة لفئات المجتمع العربي الفلسطيني نظراً لظروفه المادية وقلة مساحته وأعماله مقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى في العالم، وعدم قدرة المؤسسة التعليمية الفلسطينية على افتتاح تخصصات تطبيقية مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية، وزيادة التكاليف للموافقة على افتتاح وترخيص بعض البرامج التطبيقية من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية، ومنافسة الجامعات الأخرى في افتتاحها لمثل هذه البرامج التطبيقية بشكل أوسع.

ب - مدى وجود فرص العمل في المجتمع:

الجدول رقم (3)

القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير التابع والمتمثلة بمدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني:

مقدار قيمة الإجابة		قيم الإجابة:
		القيم الكمية (الإحصائية) الخاصة بالمتغير التابع والمتمثلة بمدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني:
مغنى الإجابة	النسبة المئوية للخيار الأعلى %	
مرتفعة	85 %	1- احتياجات المجتمع الفلسطيني للتخصصات التطبيقية بشكل أكبر من غيرها.
مرتفعة	81 %	2- زيادة التخصصات الإنسانية على التطبيقية يزيد من نسبة البطالة.
مرتفعة	76 %	3- زيادة افتتاح بعض المؤسسات التي تحتاج لتخصصات تطبيقية بشكل أكبر من غيرها كمؤسسات الاتصالات والمؤسسات الطبية والتكنولوجية وغيرها.
مرتفعة	71 %	1 - ظروف التقدم التقني الحاصلة في العالم والتي لا بد من كل مجتمع اللحاق بها كالثورة التكنولوجية وما يتبعها من اعمال تقنية محددة ومتشعبة بشكل أكبر مع الزمن تُلزم وجود بعض التخصصات التطبيقية بشكل أكبر.
متوسطة	66 %	2 - وجود كم هائل من الخريجين من ذوي التخصصات الإنسانية وهذا يقلل من فرص العمل.
متوسطة	62 %	3 - وجود مؤسسات تعليمية كثيرة في داخل المجتمع الفلسطيني وافتتاحها لبرامج تعليمية لأهداف ربحية دون الاهتمام بالجوانب التعليمية والوطنية لهذا المجتمع.
منخفضة	57 %	7- منافسة الخريجين القادمين من مؤسسات تعليمية في الخارج لكفاءات الخريجين من المؤسسات التعليمية المحلية أو الإقليمية.
منخفضة	55 %	8- المحسوبيات في العمل واختيار بعض العاملين بغض النظر عن الكفاءة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب يقلل أيضاً من فرص الاختيار الحقيقي للعمل ويزيد من نسبة البطالة الحقيقية.
منخفضة	54 %	9- زيادة افتتاح المؤسسات الخدماتية في المجتمع الفلسطيني وضعف القدرة على التصنيع قل أيضاً من قلة الاحتياج لفرص العمل ومن مختلف التخصصات، بالإضافة الى زيادة افتتاح المؤسسات الخاصة والتي عملت على الاختيار للعاملين بعيداً عن الكفاءة الحقيقية مقابل المعرفة الشخصية.
منخفضة	52 %	10- الاعتماد على المساعدات الخارجية والتي تُحتم في بعض منها على افتتاح بعض المؤسسات وحتى البرامج التعليمية ذات الطابع الإنساني والخدماتي وحتى للترويج لأفكار معينة بعيداً عن الطابع التطبيقي الذي يحتاجه المجتمع ومؤسساته المتنوعة.
متوسطة	66 %	المجموع:

المصدر: "تم بناء هذا الجدول بناءً على تحليل الاستبانات المأخوذة من عينة الطلبة الفلسطينيين".

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (3) وفيما يتعلق بالقيم المتمثلة بمدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني فقد جاءت متوسطة، أما فيما يتعلق بالتدرج النسبي لهذه القيم فقد جاءت بالشكل التالي: احتياجات المجتمع الفلسطيني للتخصصات التطبيقية بشكل أكبر من غيرها، وزيادة التخصصات الإنسانية على التطبيقية يزيد من نسبة البطالة، وزيادة افتتاح بعض المؤسسات التي تحتاج لتخصصات تطبيقية بشكل أكبر من غيرها كمؤسسات الاتصالات والمؤسسات الطبية والتكنولوجية وغيرها، وظروف التقدم التقني الحاصلة في العالم والتي لا بد من كل مجتمع اللحاق بها كالثورة التكنولوجية وما يتبعها من أعمال تقنية محددة ومتشعبة بشكل أكبر مع الزمن تُلزم وجود بعض التخصصات التطبيقية بشكل أكبر، ووجود كم هائل من الخريجين من ذوي التخصصات الإنسانية وهذا يقلل من فرص العمل، ووجود مؤسسات تعليمية كثيرة في داخل المجتمع الفلسطيني وافتتاحها لبرامج تعليمية لأهداف ربحية دون الاهتمام بالجوانب التعليمية والوطنية لهذا المجتمع، ومنافسة الخريجين القادمين من مؤسسات تعليمية في الخارج لكفاءات الخريجين من المؤسسات التعليمية المحلية أو الإقليمية، والمحسوبيات في العمل واختيار بعض العاملين بغض النظر عن الكفاءة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب يقلل أيضاً من فرص الاختيار الحقيقي للعمل ويزيد من نسبة البطالة الحقيقية، وزيادة افتتاح المؤسسات الخدمية في المجتمع الفلسطيني وضعف القدرة على التصنيع قلل أيضاً من قلة الاحتياج لفرص العمل ومن مختلف التخصصات، بالإضافة الى زيادة افتتاح المؤسسات الخاصة والتي عملت على الاختيار للعاملين بعيداً عن الكفاءة الحقيقية مقابل المعرفة الشخصية، والاعتماد على المساعدات الخارجية والتي تُحتم في بعض منها على افتتاح بعض المؤسسات وحتى البرامج التعليمية ذات الطابع الإنساني والخدمي وحتى للترويج لأفكار معينة بعيداً عن الطابع التطبيقي الذي يحتاجه المجتمع ومؤسساته المتنوعة.

ج - طبيعة العلاقة في التوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وبين مدى وجود فرص العمل لاحقاً:

الجدول رقم (4)

العلاقة في التوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وبين مدى وجود فرص العمل لاحقاً:

نتيجة الفحص:				
معنى الدلالة الإحصائية:	قيمة الدلالة الإحصائية: Sig	قيمة معامل الارتباط: R	"قيم المتغير التابع"	"قيم المتغير المستقل"
دالة إحصائية	0.02	0.80	"مدى وجود فرص العمل"	العوامل الخاصة بالتوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية:

تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (4) أنه يوجد علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين العوامل الخاصة بالتوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وبين مدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني وتبين ذلك من خلال القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط وقوة الدلالة الإحصائية كما هو ظاهر، وهذا يعني أن عدم التوازن في التخصصات التعليمية هو السبب وراء قلة وجود فرص العمل حيث ظهر ارتفاع في نسبة الملتحقين بالتخصصات الإنسانية مقارنة بغيرها.

5. النتائج النهائية والاستنتاجية للبحث:

1. تبين أن نسبة الذكور الى الإناث من طلبة جامعة القدس المفتوحة فرع رام الله والبيرة تكاد تكون متساوية تقريباً بينهم، وهذا يدل على أن هنالك توازن في نسبة الالتحاق في مؤسسات التعليم الفلسطينية فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي. أما فيما يتعلق بالالتحاق بالسنوات الدراسية فقد ظهر وجود درجات متساوية تماماً ما بين طلبة سنة أولى الى سنة رابعة، وفيما يتعلق بالتخصصات التعليمية فقد ظهر عدم مساواة كبيرة بين التخصصات التطبيقية والتخصصات الإنسانية والتي تزداد لدى التخصصات الإنسانية بدرجة كبيرة مقارنة بالتخصصات التطبيقية. أما فيما يتعلق بالتحصيل الأكاديمي فقد ظهر أن غالبية التحصيل الأكاديمي للطلبة هو التحصيل القليل يليه التحصيل المتوسط.
2. تبين أن المجموع الكلي للقيم الخاصة بالأسباب وراء التوازن بين التخصصات التعليمية والإنسانية قد جاءت متوسطة، أما فيما يتعلق بالتدرج في نسب هذه القيم فقد جاءت بالشكل التالي: انخفاض رسوم التخصصات الإنسانية مقارنة بغيرها من التخصصات التطبيقية، والظروف المادية المتدنية في المجتمع الفلسطيني والتي قللت من قدرة التحاق أبنائها بالبرامج التطبيقية المكلفة مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية، وبذل مجهود أكبر للالتحاق بالبرامج التطبيقية وعدم القدرة على إنهاؤها بعدد سنوات محددة كالتخصصات الإنسانية، وعدم قدرة الطلبة الذاتية على الالتحاق بالبرامج التطبيقية نظراً للفروق الفردية بينهم ونظراً لقبول تلك الجامعة (جامعة القدس المفتوحة) بمستويات متدنية من الطلبة، بالإضافة الى نظامها المفتوح في التعليم (التعليم عن بُعد) لإتاحة الفرصة في التعليم للجميع، وعدم وجود كوادر تعليمية مؤهلة بشكل كافي للعمل بالبرامج التطبيقية، بالإضافة الى تكلفة شراء متطلبات هذه البرامج من مختبرات وأدوات ومعدات من الخارج وبشكل مكلف جداً، وعدم قدرة الجامعة على بناء أماكن إضافية ومراكز تدريب لتأهيل مثل هذه التخصصات التطبيقية والتي تحتاج لتكلفة باهظة للكثير منها، وقد يكون افتتاح بعض البرامج التطبيقية الحديثة عالمياً غير مناسبة لفئات المجتمع العربي الفلسطيني نظراً لظروفه المادية وقلة مساحته وأعماله مقارنة بغيره من المجتمعات الأخرى في العالم، وعدم قدرة المؤسسة التعليمية الفلسطينية على افتتاح تخصصات تطبيقية مقارنة بغيرها من التخصصات الإنسانية، وزيادة التكاليف للموافقة على افتتاح وترخيص بعض البرامج التطبيقية من قبل وزارة التعليم العالي الفلسطينية، ومنافسة الجامعات الأخرى في افتتاحها لمثل هذه البرامج التطبيقية بشكل أوسع.
3. تبين أن القيم المتمثلة بمدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني قد جاءت متوسطة أما فيما يتعلق بالتدرج النسبي لهذ القيم فقد جاءت بالشكل التالي: احتياجات المجتمع الفلسطيني للتخصصات التطبيقية بشكل أكبر من غيرها، وزيادة التخصصات الإنسانية على التطبيقية يزيد من نسبة البطالة، وزيادة افتتاح بعض المؤسسات التي تحتاج لتخصصات تطبيقية بشكل أكبر من غيرها كمؤسسات الاتصالات والمؤسسات الطبية والتكنولوجية وغيرها، وظروف التقدم التقني الحاصلة في العالم والتي لا بد من كل مجتمع للحاق بها كالثورة التكنولوجية وما يتبعها من اعمال تقنية محددة ومتشعبة بشكل أكبر مع الزمن تُلزم وجود بعض التخصصات التطبيقية بشكل أكبر، ووجود كم هائل من الخريجين من ذوي التخصصات الإنسانية وهذا يقلل من فرض العمل، ووجود مؤسسات تعليمية كثيرة في داخل المجتمع الفلسطيني وافتتاحها لبرامج تعليمية لأهداف ربحية دون الاهتمام بالجوانب التعليمية والوطنية لهذا المجتمع، ومنافسة الخريجين القادمين من مؤسسات تعليمية في الخارج لكفاءات الخريجين من المؤسسات التعليمية المحلية أو الإقليمية، والمحسوبيات في العمل واختيار بعض العاملين بغض النظر عن الكفاءة وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب يقلل أيضاً من

فرص الاختيار الحقيقي للعمل ويزيد من نسبة البطالة الحقيقية، وزيادة افتتاح المؤسسات الخدمائية في المجتمع الفلسطيني وضعف القدرة على التصنيع قلل أيضاً من قلة الاحتياج لفرص العمل ومن مختلف التخصصات، بالإضافة الى زيادة افتتاح المؤسسات الخاصة والتي عملت على الاختيار للعاملين بعيداً عن الكفاءة الحقيقية مقابل المعرفة الشخصية، والاعتماد على المساعدات الخارجية والتي تُحتم في بعض منها على افتتاح بعض المؤسسات وحتى البرامج التعليمية ذات الطابع الإنساني والخدمات وحتى للترويج لأفكار معينة بعيداً عن الطابع التطبيقي الذي يحتاجه المجتمع ومؤسساته المتنوعة.

4. تبين أنه يوجد علاقة قوية وذات دلالة إحصائية ما بين العوامل الخاصة بالتوازن بين التخصصات الجامعية التطبيقية والإنسانية وبين مدى وجود فرص العمل في داخل المجتمع الفلسطيني وتبين ذلك من خلال القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط وقوة الدلالة الإحصائية، وهذا يعني أن عدم التوازن في التخصصات التعليمية هو السبب وراء قلة وجود فرص العمل حيث ظهر ارتفاع في نسبة الملتحقين بالتخصصات الإنسانية مقارنة بغيرها.

6. التوصيات:

1. زيادة التوازن بين التعليم الأكاديمي بشقيه الإنساني والتطبيقي.
2. القيام بعملية ارشادية من قبل المؤسسات الحكومية والاهلية للعمل على الاقبال على مختلف التخصصات بشكل متوازن.
3. تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المادية لدى مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية وخاصة المؤسسات الخاصة منها.
4. الارشاد من قبل ارباب الاسر لأبنائهم عند تسجيلهم في الجامعات باختيار التخصصات المناسبة لهم مستقبلاً.
5. دراسة احتياجات المجتمع الفلسطيني من الناحية العملية.

7. قائمة المصادر والمراجع

- الدلو، حمدي أسعد. (2016م). استراتيجية مقترحة لملاءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- شبانه، لؤي؛ والبرغوثي، سفيان. (1999م). البطالة في الأراضي الفلسطينية: المشكلة وآفاق الحل، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية، رام الله، فلسطين.
- أبو عودة، محمود. (2016م). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية – كليات التجارة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- أبو ركة، طلال. (2021م). ورقة سياسات قطاعية حول الجامعات وتأهيل الشباب في سوق العمل، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، غزة، فلسطين.
- الاغا، صالح. (2018م). دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية، دير البلح، غزة، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، غزة، فلسطين.

- ضمايرة، جيهان؛ وضمايره، روان. (2020م). الاستراتيجيات المقترحة للحلقة المفقودة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، مجلد 8 عدد 3، طولكرم، فلسطين.
- التميمي، عبد الرؤوف. (2014م). مدى مواءمة مخرجات كليات إدارة الاعمال (أقسام المحاسبة) في الجامعات الفلسطينية (العامة) مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- حلس، رائد. (2022م). ورقة حول: التعليم المهني في قطاع غزة ضمن سوق العمل المحلي، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، غزة، فلسطين.
- الزرو، صالح. (2010م). مدى مواءمة خريجي مراكز التدريب المهني لاحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية خلال 2004 - 2006م، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد (24) عدد 2، نابلس، فلسطين.
- الفلاح، بلال. (2016م). تقييم كفاءة سوق العمل الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله، فلسطين.
- هشام كحيل، هشام. (2015م). تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني متطلب أساسي للاستجابة لاحتياجات سوق العمل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس، رام الله، فلسطين.
- عبد الكريم، نصر؛ ومرار، عبد الله. (2019م). مؤشرات المستقبل – احتياجات سوق العمل من تخصصات العلوم والمهن الطبية وتكنولوجيا المعلومات بمكوناتها والحقوق والاعلام والفنون والموسيقى والرياضة بمكوناتها والتسويق والمحاسبة، منتدى شارك الشباب وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة العمل – الإدارة العامة للتشغيل، رام الله، فلسطين.

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتور/ عبد المجيد نايف أحمد علاونة، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: <https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v4.47.20>